

توافر مكونات الرقابة الداخلية وأهميتها في مكافحة جريمة غسيل الأموال

(دراسة ميدانية في فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة)

مجبل دواي إسماعيل / استاذ مساعد

الجامعة التقنية الجنوبية المعهد التقني في العمارة

المستخلص :

استهدفت الدراسة التعريف بأهمية توافر مكونات الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة جريمة غسيل الاموال . اجريت الدراسة لعينة من المديرين في فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة وبنيت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها (ترتبط الرقابة الداخلية من خلال متغيراتها الرئيسية (بيئة الرقابة , أنشطة الرقابة , تقدير المخاطر , المعلومات والاتصال , والمتابعة) معنويا بمستوى مكافحة جريمة غسيل الاموال) .

استخدم الباحث الاسلوب الوصفي في الجانب النظري والتحليل الاحصائي في الجانب التطبيقي, وطورت لهذا الغرض استمارة استبيان تناسب طبيعة الدراسة وأهدافها. توصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات اهمها ان الرقابة الداخلية بمضمونها الاجمالي تمثل اتجاها ايجابيا واضحا في المؤسسات موضوع البحث تجسد بشكل خاص في توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية وان الادارة تقرض عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة وكذلك في اتجاهات الإدارة العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابة الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي وان العلاقة التي تربط الرقابة الداخلية بمستوى مكافحة غسيل الاموال هي علاقة ايجابية ومعنوية.

وخرجت الدراسة بجملة توصيات اهمها ان نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات موضوع البحث يتطلب اهتمام اكثر لتوفير مكونات الرقابة الداخلية وفي توفير الاجواء المناسبة للحفاظ على العناصر الكفوءة من اجل ضمان تنفيذ عمليات الرقابة الداخلية بأفضل ما يمكن.

The availability of internal control components and their importance in combating money laundering crime
Afield study in the branches of Rafidain and Rashid Banks Within in the city of Amara

Abstract

The study aimed to identify the importance of the availability of internal control components and their role in combating money laundering crime. The study was applied on a sample of managers at the branches of Al-Rasheed and Al-Rafidain Bank in the city of Amara. The study is based on the main hypothesis that the internal control through its main variables (control environment, control activities, risk assessment, information and communication and follow-up) morally at the level of combating money laundering crime.

The researcher applied a descriptive method in the theoretical part and a statistical analysis in the applied side. For this purpose, a questionnaire was developed to suit the nature of the study and its objectives. The study reached a number of conclusions, the most important and among which is that internal control with its overall content represents a clear positive trend in institutions. The subject matter of the study is particularly embodied in the distribution of work to the workers so that one person cannot complete the entire process from start to end and that the administration imposes severe penalties when detecting violations of the lack of honesty and integrity as well as in the direction of senior management commitment and follow-up observations and recommendations of the Financial Supervisory Authority regarding the elements of the accounting system. The relationship between internal control and the level of anti-money laundering is a positive and moral relationship.

The study came out with a number of recommendations, the most important of which is that the internal control system in the institutions requires more attention to provide internal control staff and to provide the appropriate environment to maintain the efficient staff in order to ensure the implementation of internal controls with the best possible

تمهيد

ازدادت ظاهرة غسيل الاموال في الاونة الاخيرة وهي بدورها استفادت من احدث الوسائل التكنولوجية وطوعتها لخدمة اغراضها المشبوهة دون النظر الى نتائجها السلبية على البيئة الانسانية , وقد اوضحت الكثير من

الدراسات ان التزايد المستمر في الجرائم الاقتصادية ومنها جريمة غسيل الاموال جاء نتيجة للتحويلات الدولية الكبيرة التي شهدها العالم منذ بداية العقد الاخير من القرن العشرين.

وتعد جرائم غسيل الاموال (Money Laundering) اخطر مراحل عصر الاقتصاد الرقمي وإنها التحدي الحقيقي امام مؤسسات المال والأعمال وهي ايضا امتحان حقيقي لقدرات القواعد القانونية على تحقيق مواجهة الانشطة الجرمية ومكافحة انماطها المختلفة

لذلك يجب العمل على تمكين اجهزة الرقابة الداخلية من خلال تعزيز توافر مكوناتها الرئيسية (بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة ، تقدير المخاطر، المعلومات والاتصال والمتابعة) وإتاحة فرصة التعلم امام العاملين في المنظمة من اجل تنمية معلوماتهم ، وتطوير مهاراتهم ، وقدراتهم ، واستخدام نماذج هيكلية مرنة وتكنولوجيا ونظم معلومات واتصال متطورة.

ويمكن القول بان تكنولوجيا المعلومات تمثل في الوقت الحاضر تحديا حقيقيا لمهنة المحاسبة والرقابة بصورة عامة اذ يتطلب الامر من المحاسب والمراقب الالمام والمعرفة بهذه التطورات الجديدة. لذا جاء بحثي هذا للتركيز على مدى اهمية توافر مكونات الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة جريمة غسيل الاموال لأهمية الموضوع وكونه من الامور المهمة التي يجب مراعاتها لمسايرة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطور اساليب الجريمة الحديثة.

تكون الاطار العام للبحث من مقدمة وأربعة مباحث ،خصص المبحث الاول لمنهجية البحث وتناول المبحث الثاني الجانب النظري للبحث من خلال تحليل مفهوم الرقابة الداخلية ، خصائص الرقابة ، مكونات الرقابة ، تحليل مفهوم غسيل الاموال ،الانشطة الغير مشروعة ، الاثار المترتبة على غسيل الاموال والعوامل التي ساعدت على ظهور ظاهرة غسيل الاموال اما المبحث الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي للبحث من خلال دراسة حالة عملية عن فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة وأخيرا جاء المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولا : مشكلة البحث

انسجاما مع اهمية الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة جريمة غسيل الاموال بشكل عام و في قطاع المصارف بشكل خاص. وعلى الرغم من اهمية الرقابة الداخلية والتي اصبحت ضرورة لا غنى عنها في بيئة

الاعمال الحالية بمختلف جوانبها إلا انها لم تلقى الاهتمام الواضح والكافي في قطاع المصارف العراقية على الرغم من اهمية هذا القطاع وخصوصا في الفترة الحالية التي يعيشها بلدنا العزيز. لذلك يتطلب من ادارات هذه المصارف الاهتمام الواضح والكبير بالرقابة الداخلية بوصفها من اهم الوسائل اللازمة لضمان حسن تطبيق الانظمة والتعليمات والقوانين والحفاظ على الموجودات بالإضافة الى دورها في مكافحة جريمة غسيل الاموال لذا جاء هذا البحث تصديا لهذه المشكلة التي يمكن صياغتها بالتساؤلات الآتية :-

1. التعرف على الرقابة الداخلية من حيث المفهوم ، الأنواع ، الخصائص والمكونات .
2. التعرف على ظاهرة غسيل الاموال من خلال المفهوم ، الآثار ، العوامل التي ساعدت على ظهورها ودور المصارف في مكافحتها.
3. اختبار اثر الرقابة الداخلية بمستوى مكافحة جريمة غسيل الاموال وتحديد دلالات هذا الاثر.

ثانيا : اهمية البحث

يستمد البحث اهميته من اهمية الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية جميعا وبالأخص مؤسسات القطاع المصرفي حيث يتميز النشاط المصرفي عن الانشطة الاقتصادية الاخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات و الخدمات كما يتميز هذا النشاط بالتغير والتطور باستمرار سواء على مستوى آليات العمل الداخلي او على مستوى البيئة المحيطة مما يعطي للرقابة الداخلية الدور الاكثر حيوية في هذا التغير والتطور بمختلف المجالات وخصوصا في مجال مكافحة جريمة غسيل الاموال.

ثالثا : أهداف البحث

- في ضوء مشكلة البحث وأهميته تتحدد الاهداف المتوخاة معالجتها بما يأتي: -
1. التعرف على الرقابة الداخلية وأثرها في مستوى مكافحة جريمة غسيل الاموال للمؤسسات المصرفية من خلال تحليل المفهوم والخصائص والأنواع والمكونات ووجهات نظر الباحثين المتعلقة بتلك المواضيع.

2. تحديد مستوى اهمية المتغيرات الرئيسية والفرعية لكل من الرقابة الداخلية ومكافحة غسيل الاموال في المؤسسات موضوع البحث.

3. اختبار اثر الرقابة الداخلية في مكافحة جريمة غسيل الاموال للمؤسسات موضوع البحث.

رابعا : حدود البحث

1. يتحدد البحث من الناحية النظرية في تحليل مفهوم وأهمية وإبعاد كل من الرقابة الداخلية وظاهرة غسيل الاموال .

2. يتحدد مستوى الرقابة الداخلية بمجموعة من المتغيرات تشكل مكونات الرقابة الداخلية وهي (بيئة الرقابة , أنشطة

الرقابة , تقدير المخاطر , المعلومات والاتصال والمتابعة).

وقد طبقها الباحث في اختبار اثر الرقابة الداخلية من خلال متغيراتها الستة في مكافحة جريمة غسيل الاموال في المؤسسات موضوع البحث.

3. شمل البحث (1) فروع مصرف الرافدين في مدينة العمارة وهي (مصرف الرافدين العمارة , مصرف الرافدين / ميسان

و مصرف الرافدين / ألهادي) (2) وفروع مصرف الرشيد وهي (مصرف الكرامة),(مصرف الوفاء) من خلال استطلاع

اراء المديرين في هذه المصارف للفترة من (2017/4/25 لغاية 2017/5/20).

خامسا : فرضية البحث

(ترتبط الرقابة الداخلية من خلال متغيراتها الرئيسية(بيئة الرقابة , أنشطة الرقابة , تقدير المخاطر , المعلومات والاتصال والمتابعة) معنويا بمستوى مكافحة غسيل الاموال .

سادسا : الاسلوب العلمي للبحث

1. اسلوب جمع البيانات وتصميم استمارة الاستبانة

اعتمد الباحث في اغناء الجانب النظري للبحث على الكتب والدوريات العربية والأجنبية وشبكة المعلومات (الانترنت) فضلا عن آراء الاساتذة والمتخصصين ميدانيا في المؤسسات موضوع البحث، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على استبانة لغرض جمع البيانات حيث وزعت على المديرين في فروع مصرف الرافدين والرشد في مدينة العمارة وبواقع (34) استمارة موزعة تم استردادها جميعا .

تكونت استمارة الاستبانة من قسمين : يتضمن القسم الاول معلومات شخصية عن العينة موضوع البحث وتضمن القسم الثاني مجموعة من الاسئلة المتعلقة بمتغيرات البحث وهي بجزئين يتعلق الجزء الاول بقياس مستوى توافر مكونات الرقابة الداخلية بواقع (22 سؤال) ويتعلق الجزء الثاني بقياس مستوى مكافحة غسل الاموال وبواقع (12 سؤال). وقد صممت الاستمارة بالاستعانة في (أحمد, 2002: 139-144) بالنسبة لفقرات الرقابة الداخلية والاستفادة من (جميل:2011) بالنسبة لفقرات مكافحة غسل الاموال وبما يتناسب ايضا مع متغيرات وطبيعة البحث. عرضت استمارة الاستبانة على مجموعة من الاساتذة المتخصصين وبناءا على الملاحظات العلمية التي تقدموا بها حول الاستمارة ومدى وضوح فقراتها للعينة موضوع البحث اجريت عليها التعديلات اللازمة كما اخضعت الاستمارة الى اختبارات الثبات وكانت النتائج مطمئنة على استخدام الاستبانة.

2. اساليب القياس والتحليل

بهدف معالجة البيانات احصائيا ومن اجل التوصل الى مؤشرات دقيقة تخدم اهداف البحث واختبار صحة الفرضية الرئيسية فقد اعتمد الباحثان مجموعة من الاساليب الاحصائية هي :-

أ. متوسط الاتجاه، الانحراف المعياري ، الوزن المئوي المرجح والترتيب لغرض تحديد مستوى اهمية الفقرات الفرعية والمتغيرات الرئيسية للبحث.

ب. الانحدار المتعدد للمتغير الرئيس المعتمد على المتغيرات المستقلة الرئيسية للبحث لغرض تحليل العلاقات الارتباطية للمتغيرات وقياس قوة العلاقة بين المتغيرات ونسبة تفسير المتغيرات المستقلة الرئيسية في المتغير المعتمد الرئيس فضلا عن اختبار الفرضية الرئيسية للبحث.

سابعا : مجتمع وعينة البحث

تم اختيار فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة مجتمعا للبحث لما لهذه المؤسسات المصرفية العريقة في محافظة ميسان من دور واضح وحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في هذه المرحلة التي تتطلب اعطاء المصارف دور اكثر وضوح من خلال الادارات والباحثين لكي تؤدي دورها المطلوب في عملية التنمية وإيجاد بدائل جديدة للموارد. وتمثلت عينة البحث بالمديرين في هذه المؤسسات المصرفية لان دورهم في هذه المؤسسات يغلب عليه الابتكار والتعامل مع البيئة المتغيرة والمواقف الغامضة مما يعني انهم المعنيون اكثر من غيرهم في مجال الرقابة الداخلية ومكافحة غسيل الاموال وقد وزعت عليهم(34 استمارة) واسترجعت جميعها.

المبحث الثاني

الجانب النظري

اولا :الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية بكونها عملية لضمان تحقيق اهداف المنظمة التشغيلية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات. والرقابة الداخلية مفهوم واسع يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للمنظمة.

1. مفهوم الرقابة الداخلية

عرف معيار التدقيق رقم(4) الرقابة الداخلية(بأنها تمثل كافة انواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الادارة التي تكفل تحقيق اهداف الوحدة وتتضمن التنفيذ المنظم والعملية للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الادارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف ومنع الاخطاء ودقة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعول عليها في الوقت المناسب)(معيار التدقيق رقم (4) , (http: // www . google:2000).

وعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في الفقرة (8) من المعيار الدولي للتدقيق(400 . ISAN) الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر بأنها(كافة الاجراءات والسياسات التي تتبناها ادارة الوحدة الاقتصادية لمساعدتها قدر الامكان في بلوغ هدفها المتمثل في ضمان التنفيذ العملي المنظم للعمليات ,بما في ذلك الالتزام بالسياسات الادارية وحماية الاصول واكتشاف ومنع الاحتيال والأخطاء وضمان دقة السجلات

المحاسبية واكتمالها وتوفير معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب) : IFAC ,1999 (127).

وقسم معيار التدقيق رقم (4) نظام الرقابة الداخلية الى ما يأتي:- (معيار التدقيق رقم (4) ،
(http: // www . google:2000).

أ. الرقابة المحاسبية

وتشمل الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات التي تتعلق بصفة أساسية في المحافظة على موجودات الوحدة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المثبتة بالسجلات وذلك عن طريق اختيار دقة البيانات والمعلومات المحاسبية ومن وسائل الرقابة المحاسبية (القيد المزدوج، تسجيل المعاملات والترحيل اليومي لها، استخدام الحسابات الاجمالية والفرعية، اعداد موازين المراجعة الدورية، اتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية من قبل موظف مخول وأخيرا امداد الادارة بالبيانات المالية والمحاسبية بصفة دورية).

ب. الرقابة الادارية

هي مجموعة من النظم والأساليب التي تساعد في فحص وتقييم جميع نواحي النشاط بهدف تشخيص المشكلات الادارية ومعرفة نواحي القصور والأخطاء وتساعد في اقتراح الحلول المناسبة ولهذا فأنها تركز على تقويم السياسات والقرارات الادارية وتشجيع الالتزام بها وذلك بهدف تحقيق اكبر قدر من الكفاءة التشغيلية وتشمل الرقابة الادارية (الموازنات التقديرية، حسابات الكلفة، التقارير الاحصائية، تقارير الاداء، الرقابة على الجودة وبرامج التدريب المتنوعة للموظفين).

ج. نظام الضبط الداخلي

ويشمل مجموعة من الاجراءات والوسائل التنظيمية والمحاسبية التي تهدف الى ضبط عمليات الوحدة ومراجعتها يصوره تلقائية ومستمرة وذلك بجعل عمل شخص ما يراجع بواسطة شخص اخر لضمان حسن سير العمل.

د.جهاز التدقيق الداخلي

هو جهاز تقويمي مستقل ضمن تشكيلات الوحدة ويعد احد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة تكلفه الادارة للقيام بخدماتها وطمأننتها على ان وسائل الضبط الموضوعية مطبقة وكافية من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لتحقيق العمليات والقيود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وللتأكد من حماية اصول وأموال الوحدة والتحقق من اتباع موظفي الوحدة للسياسات والإجراءات الادارية المرسومة لهم.

2 . خصائص نظام الرقابة الداخلية

تعتمد كفاءة نظام الرقابة الداخلية على عدد من الخصائص الاساسية التي لابد من توافرها كليا او جزئيا لتحقيق الاهداف التي وضع النظام من اجلها , اذ ان توافر جميع الخصائص يشير الى جودة الرقابة الداخلية ومواطن قوتها في الوحدة الاقتصادية ,وان عدم وجود اي من هذه الخصائص فهو اشارة الى ضعف نظام الرقابة الداخلية او جزء منه وتشمل تلك الخصائص ما يأتي:- (توماس و هنكي, 1989:374-382)

- الفصل بين المسؤوليات
- وضع خطط السلطة والمسؤولية
- كفاءة الموظفين
- الحماية المادية للأصول
- وجود قسم التدقيق الداخلي

3. مكونات نظام الرقابة الداخلية

حدد معيار التدقيق رقم (78) عناصر نظام الرقابة الداخلية بخمس عناصر وكما يأتي:- (احمد, 2002:54-56)

أ. بيئة الرقابة

تتضمن بيئة الرقابة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تسهم بمجموعها وبدرجات متفاوتة في انجاز سياسات وإجراءات الوحدة الاقتصادية .

وتعد بيئة الرقابة اساس لنظام الرقابة الداخلية بكامله اذ انها توفر المناخ الذي يؤثر على الكيفية التي يتم بها وضع الاستراتيجيات والأهداف (Intosal,2004:11), وان عدم فاعلية بيئة الرقابة يؤدي الى نظام رقابة داخلية غير فعال حتى في حالة جودة المكونات الاربعة الاخرى (Arens,etal,2005:273).

وتتأثر بيئة الرقابة بالعوامل السبعة الاتيه :- (القواسمي,2000: 8-9).

- الاستقامة والقيم الاخلاقية لإدارة الوحدة الاقتصادية

تمثل الاستقامة والقيم الاخلاقية عناصر جوهرية في بيئة الرقابة وتؤثر في تصميم مكونات الرقابة الداخلية الأخرى

وانها تحدد فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية(Whittington&pany,2004:232).

- الالتزام بالكفاءة

يقصد بالكفاءة المعرفة والمهارة العلمية والعملية الضرورية لتحقيق المهام تخدم كل وظيفة داخل المنظمة(Messier,2000:182).

- مجلس الادارة ولجنة التدقيق

يقصد بلجان التدقيق هم عدد من الاشخاص يتم اختيارهم من قبل اعضاء مجلس الادارة تكون مسؤوليتهم في المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الادارة ويتراوح عدد اعضاء اللجنة من ثلاثة الى سبعة اعضاء حسب قانون هيئة الاوراق المالية في نيويورك(Arenis ,et al .2003) . وان الهدف الاساسي من تشكيل لجان التدقيق يتمثل في تطبيق انظمة رقابة قوية تعتمد على التغذية العكسية وتبادل المعلومات مع الادارات والأقسام المختلفة من اجل تحقيق التعاون وزيادة الثقة بين جميع العاملين والإطراف الاخرى في الشركة (coletti ,et al, 2005:496) .

- فلسفة الادارة ونمطها التشغيلي

ويقصد بها اتجاه الادارة وموقفها من اهمية الرقابة الداخلية، فإذا كانت تعتقد بأهمية الرقابة سوف يشعر بقية

الموظفين بأهميتها ويتجاوبون بوعي وإدراك مع الضوابط الرقابية أالموضوعة ولكن اذا شعر الموظف بان الضوابط

الرقابية لا تشكل أهمية لإدارة المنظمة فمن المؤكد ان الاهداف الرقابية لا تتحقق بفاعلية)
(Intosal,2004:14).

- الهيكل التنظيمي

يعد الهيكل التنظيمي السليم احد المتطلبات الاساسية لبيئة الرقابة ويعد الهيكل التنظيمي القائم بشكل سليم نقطة البدء لتحقيق الرقابة الادارية والمحاسبية الفعالة (عثمان,1999:70).

- منح السلطات وتحديد المسؤوليات

ان التحديد الواضح للصلاحيات والمسؤوليات من شأنه زيادة فاعلية الرقابة على الوظائف المختلفة في المنظمة

- اجراءات وممارسات شؤون الموظفين

يشمل الجانب الاهم في الرقابة الداخلية عموما وبيئة الرقابة بصورة خاصة في الافراد فاذا كان الافراد اكفاء

وموثوق بهم يمكن ان توجد عناصر الرقابة الاخرى, ويستطيع الافراد الاكفاء من العمل بمستوى عال من الجودة

على الرغم من وجود عناصر قليلة في النهاية تدعمهم(لطي,2009:189).

ب. أنشطة الرقابة

وتشمل أنشطة الرقابة الداخلية الاجراءات التالية (الفصل الملائم بين الوظائف ,دقة تفويض العمليات والأنشطة , المستندات والسجلات ألملائمة , الرقابة المادية على الاصول والسجلات ..

ج. تقدير المخاطر

ويقصد بها القيام بتحد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية وإعداد البيانات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية وتسعى الادارة من وراء تقدير مخاطر الرقابة الداخلية الى التعرف على تلك المخاطر واحتمالية حدوث الغش والأخطاء والعمل على كل ما من شأنه تخفيضها.

د.المعلومات والاتصال

ان الغرض من نظام معلومات واتصال محاسبي بالوحدة الاقتصادية هو تحديد وتجميع وتحليل وتطبيق وتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية وضمان وجود مساءلة على الاصول والالتزامات.

هـ.المتابعة

تعني المتابعة المستمرة والتقويم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية لتحديد عما اذا كانت تعمل كما هو مطلوب ولتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديد المطلوب لمساعدة الظروف وتقادي تقدم اجراءات الرقابة الداخلية،ويعد قسم التدقيق الداخلي عنصرا جوهريا لتحقيق فاعلية الرقابة ولكي تكون وظيفة التدقيق الداخلي فعالة فانه من الضروري ان يكون قسم التدقيق الداخلي مستقل عن بقية اقسام الوحدة الاقتصادية.

ثانيا : ظاهرة غسيل الاموال

ظاهرة قديمة نشأت منذ احتاج الانسان الى اخفاء اموال حصل عليها من Money Laundering ظاهرة غسيل الاموال مصادر الكسب غير المشروعة , مثل الاتجار بالمخدرات والتزوير والاختلاس او تلقي رشاي وعمولات وتزايدت ظاهرة غسيل الاموال في الفترة الأخيرة وذلك مع اتساع أنشطة الجريمة المنظمة وتعدد سبل تأدية الخدمات المالية وبصورة خاصة في المعاملات الالكترونية وكثرة المراكز المالية التي لا تخضع لسيادة او قوانين محددة ورافق ذلك استخدام اساليب اكثر كفاءة في عمليات الاخفاء

1. مفهوم غسيل الاموال

لا يوجد اتفاق عام بين الدول حول مفهوم غسيل الأموال الامر الذي يزيد من صعوبة محاولات مكافحة هذه الجرائم على المستوى الدولي . فبعض الدول تأخذ بالمفهوم الواسع لغسيل الأموال من حيث اعتبار العائدات المالية لكافة الاعمال الاجرامية طرقا لغسيل الاموال (مثل تجارة وتهريب المخدرات , تجارة الرقيق , الارهاب , الرشوة , الفساد السياسي , تجارة السلاح , تزييف العملة والاختلاس وغير ذلك من الجرائم والإعمال غير المشروعة) .

في حين تأخذ بعض الدول بالمفهوم الضيق حيث تقتصر هذه العمليات على محاولات اخفاء العوائد المالية لتهريب المخدرات فقط دون بقية الجرائم(كامل,2001:161) .

عرف برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات عملية غسل الأموال بأنها (عملية يلجأ إليها تجار ومهربو المخدرات والمؤثرات العقلية لإخفاء وجود دخل أو إخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل على وجه غير مشروع، ليحفظه يبدو وكأنه تحقق من مصدر مشروع وهو حسب برنامج الأمم المتحدة يعني) (التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها واصلها الحقيقي (برنامج الأمم المتحدة، 2001:9) .

وفي العراق عرفت المادة الثالثة من الأمر رقم (93) لسنة 2004 لسلطة الائتلاف المؤقتة (قانون غسل الأموال ومكافحة التمويل الإجرامي) النافذ (4) الذي يسري على التداول المالي غير المشروع بأن غسل الأموال (كل من يدير أو يحاول أن يدير تعامل مالي يوظف عائدات ما لنشاط غير قانوني عارفاً بأن المال المستخدم هو عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني أو كل من ينقل أو يرسل أو يحيل وسيله نقدية أو مبالغ تمثل عائدات بطريقة لنشاط غير قانوني عارفاً بأن هذه الوسيلة النقدية أو المال يمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني) (مجلة التشريع والقضاء، 2016:1).

كما عرفت ظاهرة غسل الأموال على أنها عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال المراد غسلها، وهي ليست جريمة عادية يمكن ارتكابها بصورة عشوائية أو غير مدروسة كبقية الجرائم الأخرى بل هي جريمة يحتاج القيام بها إلى شبكة بل وشبكات منظمة تمتلئ الاجرام وعلى درجة عالية من التنسيق والتخطيط والانتشار في انحاء العالم المختلفة (البشير، 2008).

2. الأنشطة الغير مشروعة والمولدة للأموال القذرة

من الأنشطة الغير مشروعة والمولدة للأموال القذرة ما يأتي:-

- الاتجار في السلع والخدمات الغير مشروعة وفقاً للقوانين كالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار في الاعضاء البشرية.
- التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات الختامية أو إخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الالتزامات المستحقة على النشاط.
- الفساد الإداري والمالي السياسي من خلال الاستغلال غير المشروع للوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية كمنح التراخيص أو ترسية المناقصات مقابل رشاًوى تدفع للموظفين الذين يخالفون نصوص التعليمات والقوانين.
- الدخول الناتجة عن الأنشطة السياسية غير المشروعة كأنشطة التجسس وغيرها.

- الدخول الناتجة عن الغش التجاري والتجارة في السلع الفاسدة والتعدي على الحقوق الفكرية كتقليد العلامات التجارية العالمية.

- الدخول الناتجة عن عمليات النصب والاحتيال وتزوير الوثائق والمستندات وعمليات تزيف العملات والذهب والمعادن الثمينة والمضاربة في الأوراق المالية (أعاجز ، 2008: 15-16).

3. الآثار المترتبة على ظاهرة غسل الاموال

يولي غاسلو الأموال الملوثة أهمية قصوى لإيجاد غطاء مناسب لحركة رؤوس أموالهم وصولاً إلى شرعنتها من دون الالتفات إلى الجدوى الاقتصادية من كميات الأموال الضخمة ولا إلى الآثار التي تترتب عنها ، سلباً أو إيجاباً ، مما يؤثر بصورة مباشرة على مناخ الاستثمار . ويمكن تحديد الآثار المترتبة على ظاهرة غسل الاموال الى ما يلي :-

أ. الآثار الاقتصادية

- يؤدي خروج الأموال المشروعة بطريق غير مشروع إلى خارج البلاد إلى حرمان البلاد من العوائد الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع التي تتمثل في القيمة المضافة إلى الدخل القومي وما يرتبط بذلك من تشغيل العمالة وعلاج البطالة وتوافر جانب العروض السلعي وما يرتبط بذلك من استقرار للأسعار المحلية .

- يؤدي تزايد عمليات غسل الأموال إلى اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية ، ومن ثم زيادة الإنفاق على مكافحة الجريمة للحد من ارتفاع معدلاتها ، وهذا الإنفاق يتم على حساب الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤدي إلى تفاقم البطالة والفقر والتخلف (مصطفى،الرفيعي، 2008: 28-29).

- ان نجاح تسرب الاموال المغسولة الى الاقتصاد القومي يؤدي الى حدوث تشوه في نمط الانفاق والاستهلاك مما يؤدي الى نقص المدخلات اللازمة للاستثمار وبالتالي حرمان النشاطات المهمة من الاستثمار النافع.
- يؤدي غسيل الاموال الى حدوث خلل في توزيع الدخل القومي وزيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء مما يؤدي بدوره الى عدم وجود استقرار اجتماعي .
- ان تسرب الاموال المغسولة الى الاقتصاد القومي للدول يمكن ان يؤدي بالحكومة الى فرض ضرائب جديدة ، او زيادة معدلات الضرائب العالية من اجل تغطية الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات الاستثمار بعد تهريب الاموال للخارج.
- يؤدي غسيل الاموال الى بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجال الادخار والاستثمار والجرء على الولوج في مجالات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر مما ينعكس سلبا على كبار رجال الاعمال (جميل, 2011:93).

ب. الآثار الاجتماعية والسياسية

- انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية كانتشار العصابات
- ظهور حالة الاختطاف او الحجز لغرض اجبار الآخرين على دفع مبالغ او تهديدتهم بعدم التدخل بسياسات منظمات غسيل الاموال.
- ضعف مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وظهور تلوث البيئة.
- افساد الجهاز الاداري من خلال شراء ذمم المسؤولين والإداريين
- تغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة (خلف, -- :16)
- يؤدي غسيل الاموال الى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية
- ان عملية غسيل الاموال تؤدي الى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع, حيث يصعد اصحاب الدخل غير المشروعة الى مقاعد البرلمان والمجالس الشعبية وتعلو نجومهم اعلاميا ويستغلون مكانه هذه للتغطية على عمليات غسيل الاموال (جميل, 2011:93).

ج. التأثيرات في المجال النقدي والمصرفي

- حصول منافسة غير متكافئة بين صاحب الأموال الملوثة والمستثمر الجاد صاحب الأموال النظيفة ، سواء كان هذا

الأخير محلياً أو أجنبياً فضلاً عن إمكانية تأثير الأموال المغسولة في سعر صرف العملة وسعر الفائدة .

- نقل رؤوس الأموال من بلدان تطبق سياسات اقتصادية جيدة ومدروسة وذات معدلات عائد مرتفعة إلى بلدان تطبق

سياسات قصيرة النظر وذات معدلات عائد منخفضة .

- اضطراب الأسواق المالية الدولية والتسبب أحياناً بانحيار بعضها مما يقوّض أساس البناء الاقتصادي في العديد من بلدان العالم .

- خفض قيمة العملة الوطنية جرّاء تحويل الملوث منها إلى ذهب ومجوهرات يسهل بيعها في الخارج مقابل عملات أجنبية قوية .

- ازدياد حجم السيولة النقدية محلياً بنسبة تفوق كثيراً الريادة في إنتاج السلع والخدمات ، الأمر الذي من شأنه إحداث ضغوط تضخمية على الاقتصاد الوطني يترتب عليها إضعاف القوة الشرائية للنقود .

- تؤثر عمليات غسيل الأموال في ارتفاع معدلات التضخم باعتبارها جزءاً من أنشطة الاقتصاد الخفي ، إذ تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي غير العقلاني ومن ثم الضغط على المعروض من السلع والخدمات والتأثير في المستوى العام للأسعار . ويرى البعض أن من أهم مصاحبات جرائم غسيل الأموال وقوع الاقتصاد فريسة للتضخم الركودي ، إذ يصاب المجتمع بظواهر اقتصادية متعارضة .

- تؤثر عمليات غسيل الأموال في السياسة المالية للدولة وحجم الدين العام والموازنة العامة للدولة الذي من الممكن أن يحدث العديد من الآثار التضخمية النقدية مما يسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار لاسيما في الدول النامية . (مصطفى، الرفيعي، 2008: 28-29).

د. العوامل التي تساعد على ظهور ظاهرة غسيل الاموال

تشهد ظاهرة غسيل الاموال نمواً سريعاً على المستوى العالمي ولما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي كبير على جميع نواحي الحياة فقد تزايد الاهتمام بها والتصدي لأثارها مما يستوجب معرفة العوامل التي تسببت باستفحال هذه الظاهرة ولتمثله بما يلي:(المراشده، 17)

- سياسات تشجيع الاستثمار الخارجي ودخول رؤوس الاموال للدولة هي من الجوانب الجاذبة لغاسلي

الاموال.

- بروز ظاهرة العولمة وما يصاحبها من تحرير التجارة العالمية وفتح الاسواق وتحرير رؤوس الاموال وخفض التعرفة الكمركية.
 - الثورة الاتصالية والمعلوماتية والانترنت ادت الى سهولة وسرعة غسيل الاموال وإخفاء مصدرها.
 - ازدياد انماط وإشكال الجريمة المنظمة بشكل كبير وسريع في الاعمال التجارية.
 - انتشار المخدرات (تهريب , تعاظمي واتجار) في مختلف انحاء العالم وما ينتج عن الاتجار بها من اموال هائلة ولكنها قذرة يستدعي غسلها.
 - عدم الاستقرار السياسي في مختلف مناطق كثيرة من العالم مما تسبب في ظهور تنظيمات ارهابية تمتلك الكثير من السلاح بحيث اصبحت تجارة الاسلحة من اكثر الانواع رواجاً وطبعاً يصاحب هذا النوع الكسب المالي الهائل الذي بالتالي يستلزم اخفاء مصدره وغسله.
 - ازدياد عدد الدول التي تمنح التسهيلات المصرفية والاقتصادية لتكون سوقاً لغسل هذه الاموال.
 - غياب الشفافية في اغلب التعاملات التجارية الدولية.
 - ازدياد التقدم العلمي والطبي في زراعة الاعضاء البشرية مما تسبب في ظهور ما يسمى بتجارة الاعضاء البشرية التي يكون الناتج المالي فيها كبير ولكن غير مشروعة.
 - زيادة حجم الاقتصاد الخفي والموازي في هذه البلدان عن نصف الناتج القومي.
 - اتساع نطاق الدول التي يتم فيها غسيل الاموال والمرشحة لتكون سوقاً رائجة لذلك في المستقبل.
- هـ. دور المصارف في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال
- بما ان الجهاز المصرفي هو الوسيلة الاكثر فعالية لإضفاء صفة المشروعية على الاموال القذرة فانه من الطبيعي ان توجه أنشطة غاسلي الاموال إلى المصارف على أمل إجراء سلسلة من العمليات المصرفية عليها لتحقيق هذا الهدف مثل عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة أنماط عديدة من العمليات المصرفية المتطورة في هذا المجال خاصة في ظل التطور الالكتروني في انظمة المعلومات.
- من هنا ظهر دور خبراء مكافحة جريمة غسيل الاموال من خلال اعطائهم دوراً اكبر للجهاز المصرفي في عمليات مكافحة وأصبح لزاماً على المؤسسات المالية وضع الاجراءات والضوابط والبرامج لمكافحة غسيل الاموال وان يعطي المصرف اهمية خاصة للتدريب الفني للموظفين لكشف عمليات الغسيل ومكافحتها وكيفية الابلاغ عنها وإبقائها على كسب مهارات جديدة في مجال مكافحة عمليات غسيل الاموال(عبد السلام .(www.google.com

ويضيف (جميل, 2011: 99-100) بما ان للبنوك دور كبير في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال سواء في مجال الوقاية او في مجال المكافحة , ويتطلب ذلك اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير وتنفيذها تنفيذا فعالا ومن اهم المقومات والمبادئ والسياسات الاجرائية اللازم اتخاذها من قبل المصارف ما يأتي:-

- التقيد التام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة ظاهرة غسيل الاموال.
- تحديد هوية العملاء وعناوينهم واعتماد كافة الوثائق الرسمية.
- تحديد هوية المالكين.
- مراقبة الحسابات الجامدة وفصلها عن الحسابات الاخرى وإعداد تقرير شهري بها مع تحديد فترة لتحويلها للمصرف الرئيسي.
- الرصد الخاص لمعاملات معينة وخاصة المبالغ التي تتجاوز المبلغ المحدد قانونا.
- حفظ السجلات وضمان وجود اثار العمليات من خلال الوثائق المتعلقة بهوية العملاء.
- اخذ الحيطة والحذر تجاه المؤثرات والظروف التي تثير الشبهة.
- يجب على البنوك تطوير برامجها وأنشطتها الالكترونية وفق احدث المستجدات العالمية.
- تعزيز سبل التعاون الفعال بين المصارف والأجهزة الامنية المختصة.
- كما ويضيف (الموسوي 2009: 25) على المصارف اتخاذ الاجراءات الآتية :-
- تتحدد سلطة التصديق لفتح الحسابات الجارية لمدير الفرع وفي حالة غيابة لنائبه.
- الحصول على تركية مقبولة لمقدم الطلب من مصرف سبق التعامل معه او من قبل اشخاص معروفين م قبل المصرف.
- التأكد من مهنة مقدم الطلب والمصدر الرئيسي لتغذية الحساب حسب المهنة وذلك من خلال الاطلاع على وثيقة النشاط المهنية.
- على المصرف التدرج في منح دفاتر الصكوك خاصة للعملاء الجدد لتبدأ بفئة 25 صك وتتدرج حسب تقييم المصرف للعميل.
- على المصارف التشدد في ادارة الحسابات المستهدفة (الشخصيات المعنوية, اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة) ويجب منحها اهمية خاصة.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للدراسة بأربعة فقرات رئيسية تضمنت الفقرة الاولى تحديد مستوى الخدمة الوظيفية لإفراد العينة اما الفقرة الثانية فتضمنت تحديد المستوى العلمي لإفراد العينة اما الفقرة ثالثا فتضمنت تحديد اهمية المتغيرات من وجهة نظر افراد العينة لكل من متغيرات الرقابة الداخلية ومتغيرات غسيل الاموال باستخدام متوسط الاتجاه والانحراف المعياري لغرض تحديد المتغيرات الاكثر تأثيرا والمتغيرات الاقل تأثيرا في تحديد مستوى اهميتها في تشكيل مستوى الرقابة الداخلية ومستوى مكافحة غسيل الاموال في المنظمات موضوع البحث.

واخيرا تضمنت الفقرة الرابعة في الجانب التطبيقي تحليل العلاقة الارتباطية للمتغيرات باستخدام الانحدار المتعدد للمتغير المعتمد (غسيل الاموال) على المتغيرات المستقلة الرئيسة في الرقابة الداخلية وذلك من اجل اختبار صدق الفرضية الرئيسة للبحث.

أولا : جدول رقم (1) يوضح الخدمة الوظيفية لعينة البحث

الخدمة	10-1 سنة	20-11 سنة	اكثر من 20 سنة	المجموع
العدد	8	10	16	34
النسبة	23,5%	29,5%	47%	100%

يتضح من الجدول رقم (1) اعلاه ان اعلى نسبة كانت لذوي الخدمة التي تزيد عن (20) سنة وبلغت (47%) في حين

جاءت نسبة ذوي الخدمة من (20-11) سنة بالمرتبة الثانية وبواقع (29,5%) وكانت اقل نسبة لذوي الخدمة من (10-1) سنة بلغت (23,5%) وهذا يدل على ان اغلب افراد العينة من ذوي الخدمة العالية وهذا يساعد على كون الرأي الذي يستحصل عليه من خلال الاستبيان يمكن الاعتماد عليه اكثر مما لو كانت النسبة العالية لذوي الخدمة القليلة .

ثانيا : جدول رقم (2) يوضح الشهادة العلمية لإفراد عينة البحث

الشهادة	اعدادية	دبلوم تقني	بكالوريوس	المجموع
---------	---------	------------	-----------	---------

العدد	5	15	14	34
النسبة	%14,7	%44	%41,3	%100

يتضح من الجول رقم (2) اعلاه ان اعلى نسبة كانت لحاملي شهادة الدبلوم التقني اذ بلغت (%44) في حين

جاءت نسبة حاملي شهادة البكالوريوس بالمرتبة الثانية و بواقع (%41,3) وكانت اقل نسبة لحاملي شهادة الاعدادية

بلغت (%14,7) وهذا يدل على ان اغلب افراد العينة من حملة شهادة الدبلوم التقني والبكالوريوس واقل نسبة لحاملي شهادة الاعدادية وهذا يدل على ان اغلب افراد العينة من حملة الشهادات الجامعية (الاولية الدبلوم التقني والبكالوريوس)

كذلك ان هذا يساعد الموقف يساعد كثيرا بالاطمئنان للآراء التي يمكن الحصول عليها من خلال الاستبيان وتكون الآراء اكثر واقعية.

ثالثا : تحديد اهمية المتغيرات من وجهة نظر افراد العينة

1. تحديد اهمية الفقرات الفرعية لمتغيرات الرقابة الداخلية

جدول رقم (3)

ت	مضمون الفقرة	متوسط الاتجاه	الانحراف المعياري	الوزن المئوي المرجح %	الترتيب
1	تهتم الادارة بالتعليمات والسياسات التي تحت الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية	4,353	0,847	87	الرابع
2	تفرض الادارة عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة	4,441	0,561	88.8	الثاني
3	تتسم اتجاهات الادارة العليا بالا يجابه نحوى محاربة غسيل الاموال وتحجيم مظاهره	4,059	0,983	81,2	الحادي عشر
4	يتوفر هيكل تنظيمي تتضح من خلاله حدود السلطة والمسؤولية	4,088	0,866	81.8	العاشر
5	تؤمن الوحدة الاقتصادية على العاملين في موضع الثقة ضد	4,000	0,985	80	الثاني عشر

				خيانة الامانة وبما يتناسب مع ما في حوزتهم من عهدة	
6	توجد متابعة جادة من قبل الادارة لتوصيات هيئة الرقابة المالية بخصوص الرقابة الداخلية	4.118	0,591	82,4	التاسع
7	يتم تحديد الاختصاصات بين الادارة والعاملين بشكل يمنع التعارض وتداخل الصلاحيات	4.118	0,769	82.4	التاسع
8	يتم توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية	4,471	0,563	89.4	الاول
9	تستخدم وسائل الرقابه الحديه في وضع حدود صلاحيات الصرف	4,059	0,886	81.2	الحادي عشر
10	يتم تفويض الصلاحيات لمن ليس له مصلحه شخصيه منها	3,971	0,797	79.4	الثالث عشر
11	تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بالأنظمة والسياسات الجديدة المتبعة	4,265	0,511	85.3	السادس
12	تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين	4,324	0,684	86.5	الخامس
13	توجه أأداره العليا بتركيز اجراءات الرقابه الداخليه على المعاملات الاعتيادية	3,912	0,753	78.2	الرابع عشر
14	تهتم الاداره العليا بالحد من المخاطر المرتبطة بنظام المعلومات	4,265	0,567	85.3	السادس
15	تهتم الادارة بالالتزام بأنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية المتبعة	4,177	0,717	83.5	الثامن
16	تهتم الادارة بوجود اجراءات رقابة تكفل تسجيل العمليات المالية عند حدوثها	4,206	0,479	84.1	السابع
17	اتجاهات الاداره العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابه الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي	4,382	0,697	87.6	الثالث
18	تلتزم الادارة العليا بتوفير كادر كفوء وذو خبره بتطبيقات النظام المحاسبي	4,177	0,869	83.5	الثامن
19	تؤكد الادارة على المتابعة دائما للتأكد من تنفيذ انشطة الرقابة	4,118	0.686	82.4	التاسع
20	يوجد دور فاعل للتدقيق الداخلي في عملية المتابعة	4,059	0.694	81.2	الحادي عشر

21	توجد في وحدتك معايير موضوعية لقياس اداء العاملين	3,853	0.702	77.1	الخامس عشر
22	يشمل التدقيق الداخلي في وحدتك النواحي المحاسبية وتقويم المخاطر والخدمات الاستشارية	4,000	0.651	80	الثاني عشر

اظهرت نتائج تحليل اجابات افراد العينة باستخدام متوسط الاتجاه وكما موضح في الجدول (3)

اولا : ان الفقرات (8) يتم توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية) ، (2) تفرض الادارة عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة) ، (17 اتجاهات الاداره العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابه الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبى) ، (1) تهتم الادارة بالتعليمات والسياسات التي تحت الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية) ، (12 تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين) ، (11 تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بالأنظمة والسياسات الجديدة المتبعة) ، (14 تهتم الاداره العليا بالحد من المخاطر المرتبطة بنظام المعلومات) (16 تهتم الادارة بوجود اجراءات رقابة تكفل تسجيل العمليات المالية عند حدوثها) ، (15 تهتم الادارة بالالتزام بأنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية المتبعة) ، (18 تلتزم الادارة العليا بتوفير كادر كفوء وذو خبره بتطبيقات النظام المحاسبى ، (6) يتوفر توجد متابعة جادة من قبل الادارة لتوصيات هيئة الرقابة المالية بخصوص الرقابة الداخلية) ، (7) يتم تحديد الاختصاصات بين الادارة والعاملين بشكل يمنع التعارض) ، (19 تؤكد الادارة على المتابعة دائما للتأكد من تنفيذ أنشطة الرقابة) ، (4) يتوفر هيكل تنظيمي تتضح من خلاله حدود السلطة والمسؤولية). قد جاءت بالمراتب العشرة الاولى اذ سجلت اعلى متوسطات اتجاه هي على التوالي:

(82.4 , (89,4 , (88,8 , (87.6 , (87) , (86.5 , (85.3 , (84.1 , (83.5 , (82.4 , (81.8).

وهذه المتغيرات تمثل اتجاهها ايجابيا عاليا وهي الاكثر اهمية في تحديد مستوى الرقابة الداخلية في المؤسسات عينة البحث.

ثانيا : ان الفقرات (3) تتسم اتجاهات الادارة العليا بالا يجابه نحوى محاربة غسيل الاموال وتحجيم مظاهره) ، (9) تستخدم وسائل الرقابه الحديه في وضع حدود صلاحيات الصرف) ، (20) يوجد دور فاعل للتدقيق الداخلي في عملية المتابعة) ، (5) تؤمن الوحدة الاقتصادية على العاملين في موضع الثقة ضد خيانة الامانة وبما يتناسب

مع ما في حوزتهم من عهدة)، (22 يشمل التدقيق الداخلي في وحدتك النواحي المحاسبية وتقييم المخاطر والخدمات الاستشارية)، (10 يتم تفويض الصلاحيات لمن ليس له مصلحة شخصية منها)، (13 توجه أداره العليا بتركيز اجراءات الرقابة الداخليه على المعاملات الاعتيادية)، (21 توجد في وحدتك معايير موضوعية لقياس اداء العاملين).

جاءت بالمراتب الاخرى اذ سجلت متوسطات اتجاه هي على التوالي:

(81,2) , (80) , (79,4) , (78,2) , (77,1) وهذه المتغيرات ايضا تمثل اتجاهها ايجابيا في تحديد مستوى الرقابة الداخلية في المؤسسات عينة البحث.

ثالثا : ان جميع قيم الانحراف المعياري لل فقرات الاثنان والعشرون لمتغيرات الرقابة الداخلية هي اقل من واحد صحيح وهذا يعني تجانس اجابات افراد العينة وتقاربها حول كل فقرة من فقرات المتغيرات الرئيسة لإدارة المعرفة مما يسمح الى حد كبير بالحكم على دقة نتائج التحليل السابق الذي يتعلق بمؤشرات متوسط الاتجاه.

رابعا : ان المتغير الرئيس (المعلومات والاتصال) الذي فقراته الفرعية من (15-18) قد جاء في المرتبة الاولى من حيث الاهمية اذ سجل متوسط اتجاه مقداره (4,236) وفي المرتبة الثانية المتغير الرئيس (تقدير المخاطر) وفقراته الفرعية من (11-14) وسجل متوسط اتجاه مقداره (4.192) وفي المرتبة الثالثة المتغير الرئيس (بيئة الرقابة) وفقراته الفرعية من (1-6) وسجل متوسط اتجاه مقداره (4,177) وفي المرتبة الرابعة المتغير الرئيس (أنشطة الرقابة) وفقراته الفرعية من (7-10) وسجل متوسط اتجاه مقداره (4.155) وفي المرتبة الخامسة المتغير الرئيس (المتابعة) وفقراته الفرعية من (19-22) وسجل متوسط اتجاه مقداره (4,007)

وان جميع المتغيرات الخمسة الرئيسة تمثل اتجاهها ايجابيا واضحا وهي تعكس المستوى الواضح لأهمية هذه المتغيرات في تحديد مستوى الرقابة الداخلية من وجهة نظر افراد العينة وخاصة لكون متوسطات الاتجاه لجميع المتغيرات الرئيسة الخمسة متقاربة ويوجد تفاوت بسيط بينها .

2. تحديد اهمية الفقرات الفرعية لمتغيرات غسيل الاموال

جدول رقم (4)

ت	مضمون الفقرة	متوسط الاتجاه	الانحراف المعياري	الوزن المثوي	الترتيب
---	--------------	------------------	----------------------	-----------------	---------

	المرجع				
23	الاول	87.1	0,917	4,353	تعد المصارف المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الاموال
24	الحادي عشر	35.3	0,781	1,765	لا تمثل مصادر الاموال التي يتم ايداعها اهمية بالنسبة للمصارف
25	الخامس	80.6	0,627	4,029	تساهم الخدمة المصرفية الحديثة(بنوك , انترنت,الخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال
26	السابع	79.4	0,758	3,971	اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يحد من تنمية صناعة الخدمات المالية
27	العاشر	75.3	0,995	3,765	اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يقتضي الالغاء التام لمبدأ المحافظة على سرية المعاملات المالية للعملاء
28	الثالث	82.4	0,640	4.118	السعي نحو المنافسة واستقطاب العملاء يشكل عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال
29	العاشر	75.3	1,074	3,765	مسؤولي الخدمات المصرفية الخاصة يستخدمون خبرتهم المصرفية لتفادي بعض الضوابط الرقابية من خلال ادائهم لخدمات العملاء
30	التاسع	75.9	0,845	3,794	فتح الحسابات المتعددة وصعوبة تجميع المعلومات الخاصة بعميل واحد تجعل من مهمة المدققين اكثر صعوبة
31	الثاني	83.5	0,576	4,177	تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الانشطة
32	السادس	80	1,015	4,000	يوجد نقص في البرامج التدريبية للموظفين التي تساهم في زيادة معرفتهم بالأنماط الجديدة لعمليات غسيل الاموال وكيفية التصدي لها
33	الرابع	81.2	0,694	4,059	عدم وضع المصارف لإجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال
34	الثامن	77.1	1,019	3,853	ان تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الاموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات

اظهرت نتائج تحليل اجابات افراد العينة باستخدام متوسط الاتجاه وكما موضح في الجدول رقم(4)

اولا : ان الفقرات(23 تعد المصارف المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الاموال) ، (31 تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الانشطة)،(28 السعي نحو المنافسة واستقطاب العملاء يشكل عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال) ، (33 عدم وضع المصارف لإجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال)،(25 تساهم الخدمة المصرفية الحديثة(بنوك ، انترنت،الخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال)،(32 يوجد نقص في البرامج التدريبية للموظفين التي تساهم في زيادة معرفتهم بالأنماط الجديدة لعمليات غسيل الاموال وكيفية التصدي لها) ،(26 اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يحد من تنمية صناعة الخدمات المالية)،(34 ان تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الاموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات قد جاءت بالمراتب السبعة الاولى اذ سجلت متوسطات اتجاه هي على التوالي (4,353 ، 4,177 ، 4.118 ، 4,059 ، 4,029 ، 4,000) وهذه المتغيرات تمثل اتجاهها ايجابيا عاليا وهي الاكثر اهمية في التأثير من بين المتغيرات إلا ثنى عشر في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال في المؤسسات عينه البحث.

ثانيا : وقد جاءت الفقرات(26 اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يحد من تنمية صناعة الخدمات المالية) ،(34 ان تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الاموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات) ، (30 فتح الحسابات المتعددة وصعوبة تجميع المعلومات الخاصة بعميل واحد تجعل من مهمة المدققين اكثر صعوبة)،(29مسؤولي الخدمات المصرفية الخاصة يستخدمون خبرتهم المصرفية لتفادي بعض الضوابط الرقابية من خلال ادائهم لخدمات العملاء) في المراتب الاخرى وهي تعكس اتجاهها ايجابيا واضحا ايضا في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال من وجهة نظر افراد العينة .

ثالثا : في حين ان الفقرة (24 لا تمثل مصادر الاموال التي يتم ايداعها اهمية بالنسبة للمصارف) جاءت في المرتبة الاخيرة اذ سجلت متوسط اتجاه يعكس الاتجاه السلبي الذي يتعارض مع الاتجاه الذي توقعه الباحث عن اهمية هذا المتغير في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال في المؤسسات عينة البحث.

رابعاً : ان جميع قيم الانحراف المعياري للفقرات الاثني عشر لمتغيرات مكافحة غسيل الاموال هي اقل من واحد صحيح باستثناء الفقرات (29) , (32), (34) والتي سجلت انحرافا اكبر من الواحد صحيح بنسبة قليلة وهذا يعني تجانس اجابات افراد العينة وتقاربها حول كل فقرة من فقرات المتغيرات الرئيسة لمكافحة غسيل الاموال مما يسمح الى حد كبير بالحكم على دقة نتائج التحليل السابق الذي يتعلق بمؤشر متوسط الاتجاه.

رابعاً : تحليل العلاقة الارتباطية للمتغيرات

جدول رقم (3)

الانحدار المتعدد للمتغير المعتمد غسيل الأموال) على المتغيرات المستقلة الرئيسة بيئة الرقابة , أنشطة الرقابة,تقدير المخاطر ,المعلومات والاتصال ,المتابعة)

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R m الارتباط	Sig.
الانحدار	1	0.603	0.603	3,339	%41	0,724	0,007
الخطأ	32	5,784	0,181				
المجموع	33	6,387					

اظهر تحليل الانحدار المتعدد للمتغير المعتمد (غسيل الأموال) على المتغيرات المستقلة الرئيسة (بيئة الرقابة,أنشطة الرقابة

, تقدير المخاطر ,المعلومات والاتصال , المتابعة) في الجدول رقم (3) ان قيمة معامل التحديد (R²) بلغت (%41) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الرئيسة تفسر وتشارك بنسبة (%41) في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال للمؤسسات المصرفية .

وقد اتضح من الجدول رقم(3) ايضا ان قيمة (F المحسوبة) قد بلغت (3,339) وهي اعلى من قيمة (F الجدولة) بمستوى معنوية (0,05) ودرجة حرية (32) مؤكدة معنوية انموذج العلاقة وصدق الفرضية القائلة(ترتبط الرقابة الداخلية ومن خلال متغيراتها الرئيسة (بيئة الرقابة , أنشطة الرقابة , تقدير المخاطر , المعلومات والاتصال والمتابعة) معنويا بمستوى مكافحة غسيل الاموال .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

في ضوء ما اسفرت عنه نتائج الجانب النظري والتحليل الاحصائي في الجانب التطبيقي للدراسة .فان الاستنتاجات التي تمخضت عن تلك النتائج هي ما يأتي :-

1. ان اغلب افراد العينة في المصارف موضوع البحث هم من اصحاب الخدمة الوظيفية العالية اذ يشكلون نسبة تزيد على (77%) وكما موضح في الجدول رقم(1)
2. ان اغلب افراد العينة في المصارف موضوع البحث هم من اصحاب الشهادات الجامعية الاولى اذ يشكلون نسبة (85%) من افراد العينة وكما موضح في الجدول رقم(2).
3. تشكل الرقابة الداخلية بمتغيراتها الرئيسة الخمسة (بيئة الرقابة , أنشطة الرقابة , تقدير المخاطر , المعلومات والاتصال ,المتابعة) اتجاها ايجابيا في المصارف موضوع البحث تمثل بشكل واضح في(انه يتم توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية , تفرض الادارة عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة , اتجاهات الإدارة العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابة الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي , تهتم الادارة بالتعليمات والسياسات التي تحث الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية , تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين , تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بالأنظمة والسياسات الجديدة المتبعة , تهتم الادارة بوجود اجراءات رقابة تكفل تسجيل العمليات المالية عند حدوثها). وان المتغير المستقل الرئيس(الرقابة الداخلية) ومن خلال متغيراته الرئيسة وفقراته الفرعية تفسر بمضمونها الاجمالي مدى ادراك العاملين

في اجهزة الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية لأهميتها في تشكيل وتعزيز مكافحة غسيل الاموال من وجهة نظر افراد العينة.

4. تشكل مكافحة غسيل الاموال اتجاها ايجابيا في المؤسسات المصرفية موضوع البحث يتمثل بشكل واضح في كون (ان المصارف تعد المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الأموال ، تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الانشطة ، السعي نحو المنافسة واستقطاب العملاء يشكل

عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال ، عدم وضع المصارف لإجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال ، تساهم الخدمة المصرفية الحديثة(بنوك ، انترنت،الخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال). وان المتغير الرئيس غسيل الاموال ومن خلال متغيراته الرئيسة وفقراته الفرعية تفسر بمضمونها الاجمالي مستوى اهمية هذه الفقرات وهي تؤكد مدى ادراك العاملين بالرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية لأهميتها في تشكيل وتعزيز مستوى الرقابة الداخلية من وجهة نظر افراد العينة .

5. وعلى الرغم من الاتجاه الايجابي الواضح الذي تشكله مكافحة غسيل الاموال بمتغيراتها إلا ان فقرة تمثل مصادر الاموال التي يتم ايداعها اهمية بالنسبة للمصارف قد اشر اتجاها سلبيا يتعارض مع الاتجاه الذي توقعه الباحثان عن اهمية هذه الفقرة في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال من وجهة نظر افراد العينة .

6. كما اظهرت نتائج التحليل الاحصائي بان الرقابة الداخلية ومن خلال متغيراتها الرئيسة ترتبط بعلاقة ايجابية ومعنوية بمستوى مكافحة غسيل الاموال في المؤسسات المصرفية وهذا يعني ان الرقابة الداخلية بشكل عام تسهم بشكل واضح في تفسير مستوى مكافحة غسيل الاموال في المؤسسات المصرفية موضوع البحث.

ثانيا : التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة فإن اهم التوصيات التي يجب الاخذ بها ما يأتي :-

1. بما ان اغلب افراد العينة في المصارف موضوع البحث هم من اصحاب الخدمة الوظيفية العالية ومن حملة الشهادات الجامعية الاولى لذلك يجب الاهتمام بهم لكونهم يمثلون راس المال البشري والذي لا يقل قيمة وأهمية في مجال تحقيق النتائج النهائية للمصارف عن راس المال المادي وعدم التفريط بهم وكذلك الانفاق عليهم مجال التعلم والتدريب وتقديم الحوافز المادية والمعنوية من اجل تحقيق الاستثمار الافضل لهذه الموارد وتحسين مستواهم المعاشي لتحسينهم من الانجرار وراء الاساليب الرخيصة لأصحاب المصالح غير القانونية.
2. نظرا لكون المصارف تعد المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الاموال لذلك يجب العمل على تحسين هذه المصارف من خلال الاهتمام بأنظمة الضبط الداخلي و مواكبة اصدار القوانين والتعليمات التي تنظم عمل هذه المصارف وتحديث الاجراءات المصرفية باستمرار بما يواكب التطور الالكتروني والأساليب العالمية الحديثة لعمليات غسيل الاموال.
3. يجب الاهتمام بتوفير مكونات الرقابة الداخلية الخمسة (بيئة الرقابة ,تقدير المخاطر ,انشطة الرقابة , المعلومات والاتصال والمتابعة) بكفاءة عالية والاهتمام بها من اجل ضمان تنفيذ السياسات والتعليمات وفق ما مخطط لها.
- والتي تشكل اهمية كبيرة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف عينة البحث
4. يجب على الادارة الاهتمام بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين من خلال توفير الاجواء المناسبة للحفاظ على الكوادر الكفوءة لضمان تنفيذ عمليات الرقابة الداخلية عن الجوانب المالية وفق التعليمات ولتلافي الاخطاء التي من الممكن ان يقع فيها الموظفون الجدد والتي تؤدي الى الهدر بالمال العام وتضرر في سمعة المؤسسات المصرفية.
5. ضرورة العمل على توعية العاملين في المصارف على الاساليب الحديثة لعمليات غسيل الاموال وإطلاع كافة العاملين عليها ولا تحتكر تلك المعلومات لدى القيادات العليا فقط لتمكين كافة العاملين من اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة عمليات غسيل الاموال .

المصادر (References)

اولا : المصادر العربية

1. أحمد , محسن بأبقي عبد القادر (2002) مدى اعتماد مراقب الحسابات على عناصر الرقابة الداخلية رسالة
ماجستير,كلية الادارة والاقتصاد,الجامعة المستنصرية.
2. القوا سمي,حاتم(2000) الرقابة الداخلية مجلة المدقق,جمعية مدقي الحسابات القانونيين الأردنيين
عمان الاردن ,
العدد 44 , 45 .
3. البشير,خالد سعود(2008)الجرائم الاقتصادية وطرق مكافحتها بحث منشور [www.google . com](http://www.google.com)
4. ألعاجز , رنا فاروق(2008) دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الاموال بحث منشور
[www.goog com](http://www.google.com)
5. الموسوي عباس نوار كحيط(2009) دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة ظاهرة غسيل
الاموال, مجلة الادارة
والاقتصاد العدد الرابع والسبعون.
6. المرashed,يوسف عبد الحميد,تاري ظاهرة غسيل الاموال بحث منشور [Ymarashdh @Yahoo.](mailto:Ymarashdh@Yahoo.com)
[.com](http://www.com)

7. برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، دليل الامم المتحدة للتدريب على انقاذ قوانين العقاقير المخدرة ، وثيقة رقم(1/17/2009) المبحث الرابع التحقيق المالي منشور على موقع www.google.com
8. جميل, احمد صبحي(2011) الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال ودور المصارف في مكافحتها,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والعشرون.
- 9 . مصطفى, مناهل,., الرفيعي, افتخار محمد(2008) دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الاموال منشور www.google.com
10. نوماس ,وليم وامرسون, هنكي(1989) المراجعة بين النظرية والتطبيق,ترجمة احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد,دار المريخ,الرياض.
11. معيار التدقيق رقم (4) الذي حدده مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته بتاريخ 2000/7/15, .: http:// www. Google
- 12 . كأمل , مها(2001) عمليات غسيل الأموال , الاطار النظري , مجلة السياسة الدولية , العدد 146.
- 13.مجلة التشريع والقضاء(2016) بحث منشور www.google.com
14. خلف,بلاسم جميل, ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي , بحوث ودراسات, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد.
- 15.عبد السلام , طه احمد, مفهوم غسيل الاموال ودور الجهاز المصرفي في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال منشور www.google.com
- 16.عثمان, عبد الرزاق محمد, " اصول التدقيق والرقابة الداخلية", الطبعة الثانية,دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل,1999.
- 17.لطفی, امين السيد احمد,"دراسات تطبيقية في المراجعة",الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر,2009.

Foreign References

ثانيا المصادر الاجنبية :

- 1.Arens,Alvin A–,Rendal J–Elder,and marks.,Beasley,(2003)"Auditing and Assurance services: an

Ed. New Jersey,Prentic Hall innnterntional Editions .

.Arens,Alvin A–,Rendal J–Elder,and marks.,Beasly,(2005)"Auditing and Assurance
2 services: an

integrated Approach", prentice Education inc .

3.Coletti,A.C.Sedatole,K.L. &T0wry,K.I.,(2005)"TheEffect of control Systems on
Accounting

Review" vol.(80),issue.2.

4.Meigs ,Walter ,B. Marymeigs and Mark Bettner,,(1989) "Accounting information
system".Principle–Hill,inc.

5.Whittington O.Rag and kurt pany,(2004)."Principles or Audityn and other
Assarance

services",McGraw–Hill/Irwin.Inc.

6.Intosal, Internal control standards committee,(2004),Guidelines for Internal
control standard.

7.Interational federation of accountant (IFAC),(1999) ,hand book technical
pronouncem ent Isa 400,

ملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستاذ الفاضل

الست الفاضلة

م/استبيان

أهديكم تحياتي.....

أضع امام شخصكم الكريم استبيان متخصص بموضوع البحث الموسوم(توافر مكونات الرقابة الداخلية وأهميتها في مكافحة غسيل الاموال)

راجين تفضلكم بقراءة فقراتها بكل دقة وموضوعية والاجابه عنها بما ينسجم مع اراءكم وتوجهاتكم,ولا يسعنا إلا ان نشكر تعاونكم معنا من اجل خدمة البحث العلمي كما نود ان نشير الى الملاحظات الآتية :-
1.يرجى الاجابة على فقرات الاستبيان جميعها بوضع (/) امام الفقرات التي تعبر عن رأيكم علما ان الفقرات تتضمن خمسة

خيارات هي (اتفق تماما , اتفق , محايد , لا اتفق , لا اتفق اطلاقا).

2.تستخدم بيانات الاستبيان لإغراض البحث العلمي ولا تستخدم لأية اغراض اخرى.

3.لا داعي لذكر الاسم او العنوان اطلاقا.

وتقبلو فائق شكري وتقديري

الباحث

أولا : المعلومات الشخصية

1. الجنس ذكر () , انثى () .
- 2.العمر اقل من 30 سنة () , 31-40 سنة () , 41-50 سنة () , اكثر من 50 سنة () .
3. الشهادة () .
- 4.العنوان الوظيفي () .
- 5.عدد سنوات الخدمة الوظيفية () .
- 6.عدد سنوات العمل في الموقع الوظيفي الحالي () .

١

ثانيا : الاسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

ت	سلم المقياس/مضمون الفقرة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق اطلاقا
	((متغيرات الرقابة الداخلية))					
	١. بيئة الرقابة					
1	تهتم الادارة بالتعليمات والسياسات التي تحت الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية					
2	تفرض الادارة عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة					
3	تتسم اتجاهات الادارة العليا بالايجابه نحوى محاربة غسيل الاموال وتحجيم مظاهره					

4	يتوفر هيكل تنظيمي تتضح من خلاله حدود السلطة والمسؤولية				
5	تؤمن الوحدة الاقتصادية على العاملين في موضع الثقة ضد خيانة الامانة وبما يتناسب مع ما في حوزتهم من عهدة				
6	توجد متابعة جادة من قبل الادارة لتوصيات هيئة الرقابة المالية بخصوص الرقابة الداخلية				
	ب. أنشطة الرقابة				
7	يتم تحديد الاختصاصات بين الادارة والعاملين بشكل يمنع التعارض وتداخل الصلاحيات				
8	يتم توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية				
9	تستخدم وسائل الرقابة الحديه في وضع حدود صلاحيات الصرف				
10	يتم تفويض الصلاحيات لمن ليس له مصلحة شخصية منها				
	ت. تقدير المخاطر				
11	تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بالأنظمة والسياسات الجديدة المتبعة				
12	تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين				
13	توجه أأداره العليا بتركيز اجراءات الرقابه الداخليه على المعاملات الاعتيادية				
14	تهتم الاداره العليا بالحد من المخاطر المرتبطة بنظام المعلومات				
	ث. المعلومات والاتصال				
15	تهتم الادارة بالالتزام بأنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية المتبعة				
16	تهتم الادارة بوجود اجراءات رقابة تكفل تسجيل العمليات المالية عند حدوثها				

					17 اتجاهات الاداره العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابه الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي
					18 تلتزم الادارة العليا بتوفير كادر كفوء وذو خبره بتطبيقات النظام المحاسبي
					ج. المتابعه
					19 تؤكد الادارة على المتابعة دائما للتأكد من تنفيذ أنشطة الرقابة
					20 يوجد دور فاعل للتدقيق الداخلي في عملية المتابعة
					21 توجد في وحدتك معايير موضوعية لقياس اداء العاملين
					22 يشمل التدقيق الداخلي في وحدتك النواحي المحاسبية وتقويم المخاطر والخدمات الاستشارية
					((متغيرات مكافحة غسيل الأموال))
					23 تعد المصارف المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الاموال
					24 لا تمثل مصادر الاموال التي يتم ايداعها اهمية بالنسبة للمصارف
					25 تساهم الخدمة المصرفية الحديثة(بنوك , انترنت,الخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال
					26 اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يحد من تنمية صناعة الخدمات المالية
					27 اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يقتضي الالغاء التام لمبدأ المحافظة على سرية المعاملات المالية للعملاء
					28 السعي نحو المنافسة واستقطاب العملاء يشكل عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال
					29 مسؤولي الخدمات المصرفية الخاصة يستخدمون خبرتهم المصرفية لتفادي بعض الضوابط الرقابية من خلال ادائهم

					لخدمات العملاء	
					30 فتح الحسابات المتعددة وصعوبة تجميع المعلومات الخاصة بعمل واحد تجعل من مهمة المدققين أكثر صعوبة	
					31 تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الأنشطة	
					32 يوجد نقص في البرامج التدريبية للموظفين التي تساهم في زيادة معرفتهم بالأنماط الجديدة لعمليات غسيل الاموال وكيفية التصدي لها	
					33 عدم وضع المصارف لإجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال	
					34 ان تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الاموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات	